تحسين الحاصلات الزراعية *

يعتبر تحسين الحاصلات الزراعية والنهوض بها من الأهداف التى تدأب الوزارة على تحقيقها ، لأنه يؤدى رأسا إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، وتحسين نوعه ، ويعود بفوائد مباشرة على دخل الزراع والاقتصاد القومى . وللوصول إلى هذا الهدف رأت الوزارة ضرورة العناية بالعمليات التى يمر بها إنتاج الحاصلات فى كافة المراحل من بدء اختبار السلالات والأصول المستحدثة فى التربية ، إلى اكثارها ونشرها بين الزراع بما يفى باحتياجات الزراعة ، كما رأت أيضا تنسيق جهود المربين والأخصائيين فى مقاومة الحشرات والأمراض لانتخاب الاصناف المقاومة والمنيعة ، إذ لا فائدة فى إنتاج سلالات وفيرة المحصول ، ولكنها تفتقر إلى عوامل المقاومة الوراثية .

ولما كان الاستمرار فى زراعة تقاوى الحاصلات عدة سنوات متتالية يؤدى إلى تدهور صفاتها الإنتاجية بسبب العوامل الطبيعية والميكانيكية التى تحيط بزراعة الحاصلات وحصادها وتداولها ، فقد كان من الضرورى وضع سياسة ثابتة تستهدف تجديد سلالات التقاوى المتداولة بصفة دورية منتظمة وفى فترات محددة متقاربة لضمان مد الزراع بفيض مستمر من التقاوى النقية العالية الإنتاج .

ونظرا إلى أن تدبير التقاوى الصالحة فى مختلف الحاصلات ، ولكافة زراع الصنف بصفة مستمرة ، يستلزم إنشاء محطات إقليمية موزعة على مختلف المناطق لإجراء البحوث والدراسات والتعرف على المشاكل الخاصة بكل إقليم وإنتاج الأصناف والتقاوى المسجلة وإكثارها تحت الظروف الملائمة للمحصول ، وفى نفس الجهة التى سيوزع فيها ، فتقترح الوزارة إنشاء سبع محطات على مدى زمنى قدره ثلاث سنوات مع تعزيز أجهزة البحث وإرسال البعوث التى تستطيع أن تؤدى رسالتها كاملة بالنسبة لكل منطقة وكل محصول . على أن تتولى أقسام بحوث أصناف المحاصيل ، إنتاج نوايات ونواهات والإكثارات الأولى لأصناف المحاصيل ، وهى ما يعبر عنها بالتقاوى المسجلة ، كما يتولى قسم إكثار البذور الإكثارات التاليه ، وهى التى يطلق عليها « التقاوى المعتمدة » .

---

* من بحوث البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة السابق نشر مقاله الافتتاحى فى العدد السابق .

ويتكلف تنفيذ هذا البرنامج مبلغ ٦،٢٢٩،٩٤٣ جنيها فى مدى خمس سنوات يخص السنة الأولى منها ١،٨٣٢،٠٧٠ جنيها.

أولا — سياسة إنتاج تقاوى المحاصيل

القطن :

تقوم سياسة الوزارة على أساس إنتاج أصناف جديدة من القطن ، وتحسين الأصناف التجارية والمحافظة عليها ، وتتبع عوامل تدهورها وتلافيها فى كافة مراحل إنتاجها أو تداولها من بدء الزراعة إلى الحليج .

وقد كانت الأصناف المتعددة تزرع متجاورة فى المنطقة الواحدة ، فكان هذا يؤدى إلى اختلاطها بعضها ببعض وتدهورها بالتالى ، لذلك فقد استصدرت الوزارة فى الموسم الحالى تشريعا لتحديد مناطق زراعة الأصناف بحيث قصرت كل منطقة على زراعة صنف واحد .

ولما كان اختلاط التقاوى أثناء عملية الحليج من أهم أسباب تدهور أصناف القطن وضياع المجهودات المضنية التى تبذلها الوزارة فى إنتاج الأصناف الجديدة وتجديد سلالتها ، فقد رأت الوزارة تحديد الأصناف التى تحلج بكل محلج، ووضع نظام لمنع اختلاط الأصناف بعضها ببعض، كما خصصت بعض المحالج لحليج صنف واحد من القطن ، وتعتزم الوزارة التوسع فى تطبيق هذا النظام حتى تقضى على الأخطار التى تهدد المحصول من هذه الناحية .

كما وضعت الوزارة نظاما لإحكام الإشراف على عملية صرف التقاوى وعدم تسرب كميات من البذرة التجارية واستعمالها فى الزراعة ، فشكلت لجنة مشتركة تضم ممثلين لوزارة الزراعة والتجارة والتموين لإحكام الإشراف على المحالج والمعاصر. وتجرى الوزارة فى نفس الوقت أبحاثا لتعميم أجهزة قتل حيوية البذرة التجارية داخل المحالج حتى تضمن القضاء نهائيا على مصدر هام من مصادر التلوث .

ولكل هذه الأسباب فإن الوزارة ترى ضرورة تعزيز القوى الفنية والميكانيكية لدى قسم المحالج ، خصوصا أنه من الأقسام المنشأة حديثا بالوزارة ، حتى يتسنى له القيام بالأعباء الضخمة المنوط به تنفيذها . وتقدر المبالغ اللازمة لذلك بـ ٤٦٨,٤٧٦ جنيها خلال السنوات الخمس القادمة .

وتمشيا مع التنظيمات التى وضعتها الوزارة لتخصيص المناطق والمحالج للأصناف فقد رئى تخصيص محطة لفحص البذور بطنطا لاختبار صنفى الكرنك وجيزة ٣٠ ومحطة لفحص البذور بالجيزة لصنفى المنوفى وجيزة ٤٧ والنوايات والنواهات والاصناف الجديدة ، ومحطة فحص البذور بالمنيا لصنفى الدندرة والاشمونى . وترى الوزارة إدراج مبلغ ١٠٣,٧٨٠ جنيها لتعزيز قسم فحص البذور خلال السنوات الخمس القادمة .

ولما كان إحكام الإشراف على حالة هذا المحصول يقتضى التوسع فى اختبار متانة الغزل للوطات البذرة المستخدمة فى التقاوى ، وعدم اقتصارها على صنفى الكرنك والمنوفى ، كما هو متبع الآن بسبب عدم توافر الإمكانيات اللازمة لدى مصنع اختبارات الغزل التابع للوزارة بالجيزة . فقد رئيت الاستفادة من مصنع اختبار الغزل والرطوبة المقام بالاسكندرية لتعميم اختبار متانة الغزل فى كافة الأصناف ، على أن يقتصر عمل مصنع الوزارة بالجيزة على اختبار السلالات الجديدة وأعمال الأبحاث .

كما رأت الوزارة تنظيم عملية تجديد التقاوى اللازمة لتغطية مقرر المساحة القطنية بالإقليم المصرى ووضعها على أسس ثابتة بحيث تجدد التقاوى المتداولة من مختلف الأصناف كل خمس سنوات ، والتخلص من التقاوى المتدهورة ، وذلك بزراعة ٥٠٠٠ فدان سنوياً من التقاوى المسجلة .

وفى نفس الوقت الذى تتخذ فيه الوزارة هذه الخطوات الحاسمة للمحافظة على نقاوة الأقطان المصرية ومنع تدهورها ، فإن الأبحاث تجرى بها لاستنباط أصناف جديدة تتفوق على الأصناف المتداولة ، وتقترح الوزارة منح ٢٠ بالة

بالمجان سنويا للغزالين بالداخل والخارج لموافاة الوزارة بآرائهم تجاهها، وتعريف هؤلاء الغزالين بهذه الاصناف حتى تكون سياسة التوسع فى إنتاجها مبنية على أسس متينة من الدراسة المستفيضة .

هذا وقد تركت النواحى التفصيلية الخاصة بهذا المحصول لتقوم اللجنة الاستشارية لبحوث القطن بدراستها . وهى مشكلة وفقا للقرار الوزارى رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ وتضم المختصين بشئون القطن بالوزارة والجامعات والهيئة الزراعية المصرية ، ويشمل اختصاصها رسم السياسة القطنية وخطواتها التنفيذية بما يحقق مواجهة المنافسة الدولية للأقطان المصرية وتنسيق الجهود التى تبذلها الهيئات المعنية بالبحوث القطنية بالبلاد .

وعلى ذلك فإن جميع المبالغ المطلوبة للنهوض بمحصول البلاد الرئيسى خلال السنوات الخمس القادمة تقدر بـ ٢٤١،٢٨٧ جنيها خلاف المبلغ اللازم لقسم المحالج.

وأخيرا تود الوزارة أن تشير إلى أن شئون القطن تتبع فى الوقت الراهن وزارات ومصالح مختلفة . فتقوم وزارة الزراعة باستنباط الأصناف وتوفير التقاوى وإكثارها وتوزيعها على الزراع ومراقبة قوانين تحديد المساحات ، وتشرف على عملية الحليج ، ويقوم قسم مراقبة القطن ومنع الخلط التابع لمصلحة القطن بوزارة التجارة والاقتصاد بمراقبة أصناف القطن ورتبه داخل المحالج ، كما تقوم وزارة التموين بتوزيع البذرة التجارية على المعاصر نيابة عن قسم مراقبة القطن ومنع الخلط .

ولما كانت هذه الأعمال ترتبط ارتباطا وثيقا بإنتاج القطن والمحافظة على أصنافه ، فإن ذلك يقتضى توحيد جهة الإشراف على محصول البلاد الرئيسى وجعلها تابعة لوزارة الزراعة، خصوصا أن اعمال قسم مراقبة القطن ومنع الخلط ظلت تابعة لوزارة الزراعة حتى صدر المرسوم الخاص بإنشاء مصلحة القطن فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ فضم مكتب منع الخلط بوزارة الزراعة إلى المصلحة المذكورة .

الأرز :

يعتبر محصول الأرز هـــو المحصول الثانى فى التصدير ، وهو يلى القطن فى الاهميه كمصدر للحصول على العملات الصعبة . وتصل المساحة المزروعة منه فى كثير من الاحيان إلى نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان سنويا . ويصدر منه بما قيمته ١٢ مليونا من الجنيهات ، وقد وضعت الوزارة سياستها على أساس نشر وتعميم زراعة الصنف نهضة « منتخب ٤٧ » بالوجهين القبلى والبحرى باستثناء الأراضى الملحية والحديثة الإصلاح التى يناسبها الصنف « عجمى منتخب ١ »

والصنف « نهضة » وافر المحصول ويتفوق على كافة الأصناف الاخرى ، ويبـــلغ متوسط محصوله ٢٫٥٢ ضريبة للفدان . ويعتبر هذا المعدل أعلى من أى معدل تنتجه أى دولة أخرى .

كما تجرى الوزارة أبحاثا لاستنباط وتحسين أصناف الأرز الطويل الحبة . ولديها فى الوقت الراهن الصنف « جيزة ٣٥ » الذى تجرى عليه اختبارات لمعرفة مدى الإقبال عليه فى الخارج .

وقد رئى إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٢٠٠٠ فدان سنويا ، والتقاوى المعتمدة فى حدود ٣٥,٠٠٠ فدان حتى يمكن تجديد التقاوى اللازمة لمقرر الأرز بالإقليم المصرى سنويا . ويقتضى تنفيذ هذا البرنامج مبلغ ٢٠٠٫٨٨٥ خلال الخمس سنوات القادمة .

ولا يفوتنا أن ننوه بأهمية توطيد وتوثيق الصلة بين مهندسى الزراعة والرى بالأقاليم لتوفير مياه الرى اللازمة للشاتل فى وقت مبكر ، حتى يمكن تعميم الزراعة بطريقة الشتل التى ثبت نجاحها وتفوقها على طريقة الزراعة العادية .

البصـــل :

يشغل محصول البصل المركز الثالث فى التجارة الخارجية بعد محصولى القطن والأرز ، ولذلك ترمى سياسة الوزارة إلى تعميم ونشر زراعة الصنف « جيزة ٦ » الذى يزيد محصوله عن الأصناف المحلية بنحو ٢٠٪

وسيتم إنتاج التقاوى المسجلة على مرحلتين بزراعة ١٥٠ فداناً من البصل

الفتيل بمزرعة شندويل فى المرحلة الأولى ، ثم زراعة ٣٠٠ فدان من البصل الروس الناتج فى المرحلة الثانية لإنتاج ٤٥٠ إردباً من التقاوى تكفى لتغطية ثلث مقرر الإقليم المصرى .

وستوزع الـ ٣٠٠ فدان المشار إليها بحيث يزرع ٢٠٠ فدان بإدفو ، و ٥٠ فداناً فى شندويل ، و ٥٠ فداناً بالمطاعنة .

ويحتاج تنفيذ هذا البرنامج إلى إنشاء جهاز فنى بمعداته لوقاية البصل بمنطقة إكثاره ضد آفة التربس ، وتبلغ التكاليف الإجمالية للمشروع ١٣١,٠٥٠ جنيهاً خلال السنوات الخمس القادمة . ويقدر العائد من زيادة محصول البصل بنحو ٣٣٠ ألف جنيه سنوياً .

قصب السكر :

يشغل محصول القصب أغلب المساحة المزروعة بمديريتى قنا وأسوان ، وجزءاً من مصر الوسطى ، إلا أن المساحات المزروعة فى المنطقة الأخيرة آخذة فى التناقص التدريجى بسبب مزاحمة القطن له فى تلك المنطقة ، مضافاً ذلك إلى قصور شبكة المواصلات بمنطقة أبى قرقاص عن توفير وسيلة سريعة لنقل القصب إلى المصانع عقب كسره مباشرة بتكاليف معتدلة .

ولما كان الإنتاج الحالى من السكر لا يكفى احتياجات البلاد ، فإن ذلك يقتضى اتخاذ الخطوات الكفيلة بالنهوض السريع بهذا المحصول باتخاذ الخطوات التالية :

١ — التوسع فى زراعة قصب السكر فى مساحات جديدة فى منطقة كوم امبو وإدفو ودشنا والبلينا ، مع العمل على توفير مياه الرى بالآبار الجوفية فى الفترات التى يقل أو ينعدم فيها الرى النيلى ، والتوصية بإنشاء المصانع اللازمة لمواجهة هذا التوسع ، وزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع الحالية .

٢ — استبعاد الأصناف القليلة المحصول نهائياً ، مثل « جاوه ١٠٥ » من جميع المناطق ، وقصر زراعة الصنف « ٢٨٧٨ » على منطقة نجع حمادى حيث يزرع منه ١٨ ٪ من مساحتها ، مع العمل على التخلص من الصنف الأخير تدريجياً لإصابته بمرض الاصفرار المخطط ، فضلا عن شدة حساسيته لتغييرات ظروف البيئة على أن تحل محله تدريجياً الأصناف الممتازة .

٣ — التوسع فى نشر وتعميم الأصناف الممتازة والجديدة التى تتفوق تفوقاً ملحوظاً على الأصناف القديمة وتوزيعها على المناطق المختلفة وفقاً للنظام التالى :

(ا) منطقة مصر العليا : إكثار صنف « ٣١٠ » إلى جانب « ٤١٣ » الذى يعمل على نشره ليحل محل صنف « ٢٨٧٨ » .

ويمتاز الصنف الأول بوفرة محصوله وارتفاع محتوياته السكرية وتبكيره فى النضج ومقاومته للصقيع ، كما يمتاز الصنف الثانى عن الصنف « ٢٨٧٨ » بتحمله للصقيع وقلة إصابته بمرض الاصفرار المخطط ، ولكن تتدهور خواصه عند تأخير توريد المحصول .

(ب) منطقة مصر الوسطى : إكثار أصناف ٣١٠ و ٣١٤ و ٢٨١ .

ويمتاز الصنف الأخير بشدة مقاومته للصقيع ، ولمرض الاصفرار المخطط ، وابيضاض الأوراق « الذى ينتشر بكوم امبو » وشدة مقاومته للتدهور عند تأخير التوريد .

ولسرعة نشر الأصناف المرغوبة فقد رأت الوزارة زراعة مساحة تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ فدان سنوياً لإنتاج التقاوى النقية التى توزع على الزراع لإحلالها محل الأصناف المختلطة .

ويتطلب النهوض بهذا المحصول إدراج مبلغ ٢٢٤,٥١٠ جنيهات خلال السنوات الخمس القادمة لإنشاء محطة أبحاث بكل من نجع حمادى والمنيا وتعيين الفنيين اللازمين لهيئات الإشراف والتحكيم المقترح إنشاؤها بمصانع السكر الأربعة لفض الخلافات التى تنشأ بين الزراع وشركة السكر حول الاستقطاعات التى تجريها الشركة والاستمرار فى تنفيذ مشروع زيادة إنتاج القصب والسكر .

ولما كانت الظروف البيئية لا تساعد على إنتاج البذور محلياً لاستنباط أصناف جديدة ، فإنه سيجرى الاتصال بحكومة السودان لأخذ موافقتها على قيام الوزارة باجراء الأبحاث الخاصة بإنتاج البذور بأراضى المديرية الاستوائية فى مساحة قدرها فدان من الأراضى التى تشغلها وزارة الأشغال المصرية هناك .

بنجر السكر :

ترى الوزارة التريث فى الارتباط بإنشاء مصنع سكر البنجر المقترح إنشاؤه لحين التوسع فى إجراء التجارب الخاصة بزراعته فى مصر والاطمئنان إلى نتائجها ،

وتقترح الوزارة اعتماد مبلغ ٣٨,٤١٠ جنيهات خلال السنوات الخمس القادمة لتعزيز هذه الأبحاث ، هذا ما لم تتقدم إحدى المؤسسات المستقلة لإقامة المصنع على حسابها ومسئوليتها الخاصة وفقاً لتجاربها .

الذرة الشامية :

يشغل هذا المحصول أكبر مساحة مزروعة من الأراضى الزراعية ، إذ تبلغ نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ فدان سنوياً تنتج نحو ١٢ مليون إردب لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى ، بالرغم من أن هذا المحصول يعتبر الغذاء الرئيسى لغالبية السكان ، وهذا ما يضطر البلاد إلى استيرادكميات متفاوتة منه قد تصل إلى نصف مليون إردب فى بعض السنين .

وقد درجت البلاد على زراعة أصناف محلية غير نقية ، ولذلك رسمت الوزارة سياستها تجاهها على اعتبارين :

١ — التوسع فى إنتاج وتوزيع تقاوى الذرة الهجينية التى تتفوق على جميع الأصناف الأخرى بنحو ٢٥ ٪ أى ٢,٥ إردب فى الفدان ، على أن يصل الإنتاج من تقاوى الذرة الهجينية بعد خمس سنوات إلى ١٠٠,٠٠٠ إردب من الهجن المزدوجة تكفى لتغطية ٦٠٠,٠٠٠ فدان هى ثلث مساحة الإقليم المصرى . ويحتاج تنفيذ هذا البرنامج إلى اعتماد ٢٨٣,٥٠٦ جنيهات فى خمس سنوات فى حين أن العائد الناشىء عن توزيع هذا القدر من التقاوى يبلغ ٦ ملايين جنيه سنوياً .

٢ — إنتاج تقاوى صنف الذرة الأمريكية البدرية الذى يتفوق على الأصناف المحلية بنحو يتراوح بين ١٠ و ١٥ فى المائة على أن يكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٢٠٠ فدان سنوياً والتقاوى المعتمدة فى حدود ٥٠٠ فدان سنويا تكفى مساحة ١٢٥,٠٠٠ فدان سنوياً ، وهذا المشروع ستنفذه الوزارة بإمكانياتها الحالية .

٣ — كما وضعت الوزارة برنامجاً لزيادة إنتاج المحصول عن طريق العناية بمكافحة آفات الذرة ، وخاصة الثاقبات ، والتسميد .

الذرة الرفيعة :

تعتبر الذرة الرفيعة من أهم المحاصيل الغذائية لأغلب أهالى الوجه القبلى ، وخاصة مديريات أسيوط وسوهاج وقنا ، وتبلغ المساحة المنزرعة منها سنوياً نحو ٤٠٠,٠٠٠ ألف فدان .

وترمى سياسة الوزارة إلى تعميم تقاوى الأصناف الممتازة والتخلص مما عداها ، ولذلك سيقتصر على توزيع الصنف « جيزة ١١٤ » الذى يتفوق على الصنف « جيزة ٥٤ » ويمتاز عنه بلون حبوبه البيضاء ، وهذا مما يدعو إلى إقبال الزراع عليه .

وسيكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٥٠ فداناً سنوياً ، وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ٧٣,٠٠٠ فدان سنوياً يكفى ناتجها لتغطية مقرر ثلث زراعة الإقليم المصرى . ويتكلف تنفيذ هذا البرنامج اعتماد مبلغ ٩١٦٠ جنيهاً خلال السنوات الخمس القادمة .

وينتظر أن ترتفع غلة الفدان نتيجة لتعميم التقاوى المنتقاة بما لا يقل عن إردب فى الفدان ، ويبلغ عائد ذلك نحو مليون ونصف مليون من الجنيهات سنوياً .

القمـــح :

تبلغ جملة المساحة القمحية سنوياً نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ فدان تنتج نحو ١٠ ملايين إردب ، فى حين أن جملة الاستهلاك المحلى تبلغ نحو ١٤ مليون إردب وهذا ما يضطر البلاد إلى استيراد كميات كبيرة من الأقماح الأجنبية سنوياً .

ولما كانت الطريقة المثلى لزيادة هذا المحصول الهام هى تعميم زراعة الأصناف العالية الإنتاج ، فقد وضعت الوزارة سياستها على أساس نشر وتوزيع صنفى القمح « بلدى ١١٦ » و « جيزة ١٣٩ » بالمنطقة الشمالية من الوجه البحرى دون غيرها من الأصناف ، وصنف « مختار محسن » و « جيزة ١٣٩ » فى المنطقة الجنوبية من الوجه البحرى ، وصنفى « مختار محسن » و « طوسون » فى منطقة مصر الوسطى ، وصنفى « جيزة ١٣٥ » و « طوسون » فى مصر العليا .

ولما كانت الوزارة قد قامت باستنباط أربعة أصناف من القمح هى : « جيزة ١٤٤ » و « جيزة ١٤٥ » و « جيزة ١٤٦ » و « جيزة ١٤٧ » وتمتاز على الأصناف

السابقة فى مقاومتها لأمراض الصدأ والتفحم وارتفاع نسبة التفريع فيها بما يساعد على الإقلال من كمية التقاوى المستعملة فى الزراعة بمقدار كيلة فى الفدان (يوفر هذا نحو نصف مليون جنيه سنوياً) وتتفوق فى المحصول على الأصناف الأخرى بنحو إردب فى الفدان ، فضلا عن ارتفاع وزن الحبوب النوعى وزيادة محتوياتها من البروتين فى بعضها — فإن الوزارة ستعمل على نشر هذه الأصناف الجديدة تدريجياً لتحل محل الأصناف السابقة الإشارة إليها بحيث يحل الصنف « جيزة ١٤٤ » فى شمال الدلتا و « جيزة ١٤٥ » فى جنوب الدلتا و « جيزة ١٤٦ » فى مصر الوسطى و « جيزة ١٤٧ » فى مصر العليا ، وينتظر أن يبلغ العائد من زراعة هذه الأصناف أكثر من ٦ ملايين من الجنيهات سنوياً ، ويتطلب هذا المشروع إدراج مبلغ ٤٨٤,٥٨٥ جنيها خلال السنوات الخمس القادمة .

الشعير :

تبلغ المساحة المزروعة بمصر نحو ١٢٠ ألف فدان عدا المناطق الساحلية ، وتهدف الوزارة إلى المحافظة على نقاوة الأصناف الرئيسية وتركيزها فى المناطق المختلفة ، فتوزع الصنف « بلدى ١٦ » فى الوجه القبلى من أسيوط إلى أسوان ، والصنف « جيزة ١١٧ » فى باقى الإقليم المصرى ، والصنف صحراوى فى الجهات الساحلية الصحراوية . وهذه الأصناف تتفوق على الأصناف المتداولة بنحو إردبين فى الفدان ، وينتظر أن يعود هذا على البلاد بنحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا عند تعميم نشرها وزراعتها .

أما فيما يتعلق بالأصناف المخصصة لصناعة البيرة والمولت فتعمل الوزارة على إحلال الصنف بونس « وهو صنف مستورد » محل الصنفين « بولدر » و « لنتا » ويتفوق عليهما بنحو نصف إردب فى الفدان .

ويكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٣٠٠ فدان سنويا ، والتقاوى المعتمدة فى حدود ٣٠٠٠ فدان سنويا . وتغطى التقاوى الناتجة ثلث مقرر الإقليم المصرى ويتكلف البرنامج ٥٩,٣٢٣ جنيها خلال السنوات الخمس القادمة .

البقوليات :

تضم البقوليات مجموعة من المحاصيل الهامة مثل الفول ، والبرسيم ، والعدس وتبلغ مساحتها ٢,٩٠٠,٠٠٠ فدان منها ٢,٣٦٠,٠٠٠ فدان تزرع برسيما ، والباقى

يزرع بالمحاصيل البقولية الأخرى . وتشغل هذه المحاصيل ٣٠ ٪ من جملة مساحة المحاصيل المزروعة ، كما تغل نحو ٢٢ ٪ من مجموع الدخل الزراعى بالنسبة للمحاصيل الزراعية ، فضلا على ما تثبته فى التربة من الأزوت الجوى الذى يتراوح بين ٢٠ و ٨٠ كجم للفدان . وفيما يلى بيان عن السياسة التى تتبع حيال كل صنف :

الفول البلدى :

استنبطت الوزارة الصنفين « جيزة ١ » و « جيزة ٢ » اللذين يتفوقان على الأصناف المحلية ، وتعتزم الوزارة إكثار الصنف « رباية ٣٤ » فى مصر السفلى ، على أن يحل محله الصنف « جيزة ١ » توريجيا فى منطقتى مصر العليا والوسطى ، وإكثار الصنف « رباية ٤٠ » على أن يحل محله الصنف « جيزة ٢ » فى المنطقة الأخيرة . ويكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ١٥٠٠ فدان سنويا ، وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ١٢,٠٠٠ فدان سنويا .

ولما كانت المساحة التى تزرع من الفول البلدى لدى المتعاقدين دون حاجة طلبات الزراع ، لذلك رئى تحديد سعر شراء التقاوى الناتجة من حقول المتعاقدين فى وقت مبكر مع منحهم علاوة ٢٠ ٪ لتشجيعهم على تسليم التقاوى الناتجة لديهم ، على أن تتحمل الوزارة هذه الزيادة عند بيعها للزراع .

العدس :

تبلغ المساحة المزروعة منه نحو ٨٠,٠٠٠ فدان ، ولدى الوزارة الصنف « جيزة ٩ » الذى يتفوق على باقى الأصناف المحلية بنحو إردب ، وينتظر أن تبلغ الزيادة الكلية فى المحصول الناشئة عن تعميمه نحو ٦٠,٠٠٠ إردب تبلغ قيمتها نحو نصف مليون جنيه .

ويكون إنتاج التقاوى المسجلة سنويا فى حدود ٤٥٠ فداناً وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ٣٠٠٠ فدان سنويا ، وتغطى التقاوى الناتجة ثلث مقرر الزراعة سنويا .

الحلبـــة :

تبلغ المساحة المزروعة منها نحو ٦٥٠٠٠ فدان سنويا ، وستعمم الوزارة أصناف « غربية ٦ » فى مصر السفلى و « جيزة ٢٩ » فى مصر الوسطى و« منيا ٣٩ »

فى مصر العليا ، على أن يكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٢٥٠ فدانا سنويا والتقاوى المعتمدة فى حدود ٢٥٠٠ فدان سنويا .

الـــترمس :

تبلغ المساحة المزروعة منه نحو ١٧,٠٠٠ فدان ، وستعمم الوزارة الصنف « شرقية ق » بالوجه البحرى والصنف « فيوم ٤٥ » بالوجه القبلى ، ويكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٥٠ فدانا سنويا ، والتقاوى المعتمدة فى حدود ٤٠٠ فدان سنويا .

الـــبرسيم :

يعتبر أهم محصول فى محاصيل العلف الأخضر فى مصر ، وتبلغ جملة المساحة المزروعة منه ٢,٣٦٣,١٨٠ فدانا يحجز منها نحو ٢٥٠,٠٠٠ فدان للتقاوى .

وترمى سياسة الوزارة إلى تعميم الصنف « الخضراوى » فى شمال الدلتا ، وصنفى المسقاوى والفحل فى أراضى الرى المستديم ، وصنف الصعيدى بأراضى الحياض ، على أن يكون إنتاج التقاوى المسجلة سنويا فى حدود ١٢٥٠ فدانا ، وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ١٠,٠٠٠ فدان سنويا مع الاهتمام بزراعة مساحة من الأرض ببلدة تنده مركز ملوى بمديرية المنيا لإنتاج التقاوى مع توفير ماكينات التعقيب بها .

الحـــص :

تبلغ المساحة المزروعة منه سنويا نحو ١٠,٠٠٠ فدان ، وتعتزم الوزارة إكثار الصنف « جيزة ١ » الكبير الحبة ليحل محل الأصناف المستوردة ، ويكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٢٥ فدانا سنويا .

وتقدر المبالغ المطلوبة لتنفيذ برنامج النهوض بالمحاصيل البقولية وفقا للبرامج المذكورة ١٩٥,١١٠ جنيهات خلال السنوات الخمس القادمة يدخل ضمنها إنشاء معمل لاختبارات صفات الطهى وتشترك فى استخدامه الأقسام الأخرى .

المحاصيل الزيتيـــة :

تحتل المحاصيل الزيتية أهمية كبـــيرة باعتبارها مصدرا رئيسيا لإنتاج كثير من المواد المستعملة فى صناعة الصابون والبويات والبلاستيك والنايلون ، كما أن

مخلفاتها من الكسب أصبحت مصدرا هاما لعدد كبير من الصناعات الغذائية وغيرها . وفيما يلى بيان عن سياسة الوزارة تجاه محصولى الفول السودانى والسمسم .

الفول السودانى :

يعتبر هذا المحصول من المحاصيل الهامة بعد أن أتجهت الحكومة إلى استصلاح الصحراء باعتباره من أهم وسائل إصلاحها ، كما أنه من المحاصيل المصرية التى اشتد الإقبال عليها فى السنوات الاخيرة حتى بلغ سعر الطن منه ١٢٠ جنيها ، وأصبح منافسا للفول السودانى الإسرائيلى ، والسودانى . والليبى .

وتبلغ المساحة المزروعة منه سنويا نحو ٣٥,٠٠٠ فدان تنتج نحو ٤٠٠,٠٠٠ إردب .

وترمى سياسة الوزارة إلى تعميم الصنف « جيزة منبسط » الذى يتفوق على الأصناف المحلية بنحو ١٥ ٪ فى المحصول ، وتزيد نسبة الزيت فيه بنحو ٧,٥ ٪ ويكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ٦٥ فدانا ، وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ٨٠٠ فدان سنويا ، وتكفى التقاوى الناتجة منها لتغطية ثلث مقرر الإقليم المصرى .

ولمضاعفة كميات التقاوى نرى منح المتعاقدين علاوة إكثار قدرها ٢٠ ٪ من السعر مقابل الجفاف والفرز ، على أن تتحمل الوزارة هذا الفرق عند بيع التقاوى للزراع . وتكون مديرية التحرير مزرعة إكثار لهذا المحصول .

السمسم :

ترمى سياسة الوزارة إلى تعميم الصنف « جيزة ٢٣ » الذى يتفوق على الاصناف المحلية بنحو نصف إردب ، على أن يكون إنتاج التقاوى المسجلة فى حدود ١٥ فدانا سنويا ، وإنتاج التقاوى المعتمدة فى حدود ١٥٠ فدانا سنويا ، وتقدر الميزانية الإجمالية للمحاصيل الزيتية بـ ٤٤,٦٩٥ جنيها خلال السنوات الخمس القادمة

ثانيا — نظام إكثار وتوزيع المحاصيل المختلفة

ستتمكن الوزارة من السير بتنفيذ برنامج إنتاج التقاوى المسجلة والمعتمدة بتجديد كافة المحاصيل كل ثلاث سنوات باستثناء محصول القطن الذى ستجدد تقاويه كل خمس سنوات ومحصول الأرز الذى ستجدد تقاويه سنوياً . أما محصول الذرة الشامية فسيتوسع تدريجياً فى إنتاج هجنه حتى تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ إردب بعد خمس سنوات تكفى لثلث مساحة الإقليم المصرى ، يضاف إليها إنتاج كميات كبيرة من تقاوى الذرة الأمريكانية البدرية تفى بحاجة الزراع .

وقد روعى عند وضع نظام توزيع المحاصيل تحديد عمل المربى بحيث يستمر حتى إنتاج التقاوى المسجلة ، وعمل قسم إكثار البذور الذى يكون مسئولا عن إنتاج التقاوى المعتمدة ، وهى التى توزع على الزراع .

ولما كانت مرحلتا إنتاج التقاوى السابقة الإشارة إليهما هما عمليتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، خصوصاً أن منتج الصنف لا بد أن يطمئن على تقاويه المسجلة ، وأنه عند إكثارها لإنتاج التقاوى المعتمدة ستزرع فى أجود الأراضى المناسبة لها مع عدم تعريضها للخلط بغيرها من الأصناف ، فقد رئى ضم قسم إكثار البذور إلى مصلحة تربية النباتات لإنشاء هيئة فنية واحدة تتولى الإشراف على إنتاج التقاوى المسجلة والمعتمدة ، وتنسيق العمل بينها وبين الهيئة الزراعية المصرية بحيث يمكن أن تتولى الهيئة فى المستقبل تنظيف التقاوى وغربلتها وتوزيعها تحت إشراف الوزارة .

ولما كان من الضرورى إحاطة مرحلة إنتاج التقاوى المسجلة بكافة الضمانات والاحتياطات التى تكفل صيانتها ووقايتها من عوامل الاختلاط والتلوث بالأصناف الغريبة الأخرى ، فإن من الأفضل أن يكون إنتاجها فى أراضى محطات الأبحاث المقترحة حتى تكون تحت رعاية المربى وإشرافه الكامل ، على أنه إذا لم يتيسر تدبير كافة المساحات اللازمة داخل مزارع الوزارة فستستكمل المساحات الحكومية من أراض حكومية أو تحت الإشراف الحكومى .

ونظراً للعبء الكبير الذى يقع على قسم إكثار البذور فى إنتاج التقاوى المعتمدة ، وما يستلزمه العمل من موالاة المرور على زراعات المتعاقدين لمراقبة تنفيذ

التعليمات الفنية الخاصة بإنتاج التقاوى ، فمن الضرورى مداركة العجز الموجـود فى قوى هذا القسم فى حدود مبلغ ٨٩٦،٠٣٠ جنيهاً خلال السنوات الخمس القادمة .

ثالثا ـ محطات الأبحاث الاقليمية

تمشياً مع السياسة الجديدة للوزارة فى التنسيق بين استنباط وإكثار الحاصلات المختلفة وإجراء البحوث فى شتى المناطق حتى يتسنى إنتاج الأصناف وإكثارها فى المناطق الملائمة لها ، وتحقيقاً لسياسة اللامركزية التى تعتـــزم الوزارة تطبيقها لضمان نقل خدماتها كاملة ونشرها فى ربوع الريف المصرى ، فقد رأت الوزارة إنشاء سبع محطات إقليمية للبحوث موزعة فى مختلف أنحاء الاقليم المصرى .

وقد أشير إليها تفصيلا فى الجزء الخاص بمحطات الأبحاث والتجارب الإقليمية فى نهاية هذا التقرير .

وتبلغ تكاليف إنشاء هـــذه المحطات فى مدى خمس سنوات مبلـــغ ٢،٨٢٥،٨٠١ جنيه .